

أزمة النيولبرالية في المنظومة الرأسمالية: جدل الاقتصادي والاجتماعي

The crisis of Neoliberalism in capitalist system: The economic- social debate

قصري عصام*

طالب دكتوراه العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، issamkasri21@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020 / 09 / 30 * تاريخ القبول: 2021 / 03 / 31 * تاريخ النشر: 2021 / 05 / 15

ملخص:

تعد النيولبرالية نتاجا تنظيريا لباحثين أكاديميين، بدءا من ميسز، وهايك، وفريدمان، وكارل بوبر. الذين دافعوا عن القيم الليبرالية ضد زحف أيديولوجيا اليسار، سواء تمثلت في الاشتراكية، أو نموذج دولة الرفاهية. وقد روج رواد النيولبرالية، ما عدا أقطاب المدرسة الأوردولبرالية، لأفكار متطرفة تشايع كفاءة "عقيدة السوق" المبنية على مبدأ "دعه يعمل"، التي ترى بضرورة انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي كعون اقتصادي، ومن الجبهة الاجتماعية كموزع للثروة والدخل (نموذج الدولة المحدودة). ويعاز صعود النيولبرالية مع عقد السبعينات إلى أزمة دولة الرفاهية، في وقت بدأت فيه بوادر الانفتاح الاقتصادي وإرهاصات العولمة، والتحول في فلسفة حقوق الإنسان باتجاه الفردانية. وبعد هيمنة النيولبرالية كبراديغما لثلاثة عقود، أدخلت الأزمة المالية لسنة 2007 هذا النموذج مرحلة الأزمة، ويبدو من الضروري إثارة نقاش فكري جديد حول الرأسمالية.

الكلمات المفتاحية:

النيولبرالية؛ الدولة، السوق، السياسة الاجتماعية، النقاش الجماعاتي- الليبرتاري.

Abstract:

Neoliberalism is a theoretical product of academic researchers, starting at Mises, Hayek, Friedman, and Popper. Those who defended the liberal values against the ideological advance of the left, whether it is socialism or the welfare state. The neoliberals, except the Ordoliberal, promoted radical ideas that defend the efficiency of "market doctrine", based on "laissez-faire" principle; they believe that the state should withdraw from economic field as an economic agent, and from the social front as a distributor of income (minimal State). The rise of neoliberalism with the 1970s due to the crisis of the welfare state, at a time when signs of economic openness and globalization's portents started. After the neoliberal domination as paradigm for three decades, the 2007 financial crisis introduced this model to the crisis phase, and it seems necessary to raise a new intellectual debate about capitalism.

Keywords:

Neoliberalism, State, Market, social policy, communitarian- libertarian debate.

مقدمة:

إن إلحاق كل التصورات التي ظهرت في العقود الأخيرة بالنيولبرالية التي سيطرت فيها كبردايم يوجه انتاج النظريات، وكإطار أيضا للسياسات العمومية غير صحيح، إذ يجب أولاً تمييز تلك الأفكار التي ترد إلى البرالية الكلاسيكية (سميث وريكاردو) بالأساس من باب التأسيس النظري، ثم تطويرها لبعض المفاهيم والأفكار كما فعلت مع إرث النيوكلاسيك أو المدرسة الحدية. وأخيراً تمييز تلك التصورات التي ظهرت قبل أو بالتزامن مع صعود النيولبرالية، كفلسفة حقوق الإنسان الجديدة، والثورة التكنولوجية الثالثة (توفلر)، وإرهاصات العولمة الاقتصادية، وحتى تحول الرأسمالية إلى المالوية كان سابقاً على انتصار النيولبرالية، لهذا لا يجب الخلط ما بين الأسباب والنتائج، وكذا الظهور المتزامن. وهذا كله لا يعفيانا من القول أن بعض هذه العوامل التي سوغت لصعود البرالية الجديدة وظفتها هذه الأخيرة في خطابها لبسط وإدامة هيمنتها، فالمشهد بدا من التعقيد بحيث وجب معه مراعاة حالة التداخل والتضمن. إذن هل أدى اعتماد "عقيدة السوق" من طرف النيولبرالية إلى تحقيق الرفاهية لمختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية؟

تفترض النيولبرالية بأن آليات السوق قادرة وحدها من دون تدخل الدولة على توزيع الدخل والثروات بإنصاف، وهذا عن طريق تحقيق النمو المستمر الذي تصل ثماره للجميع. يتضح من هذا الافتراض بأنها تعطي أسبقية للاقتصادي على حساب السياسي والاجتماعي، كما تجادل بأن كل الحلول التي تعالج إشكالات الرأسمالية تنتج داخل الحقل الاقتصادي، كحقل مهمين على بقية الحقول الاجتماعية الأخرى. سنركز لتحليل هذه الاشكالية على مرتكزات النيولبرالية كنظرية *théorème*، وثانيا بوصفها براديجما للسياسة العمومية *policy paradigm* (Peter Hall)، وأخيراً على الخطاب الأيديولوجي بدرجة أقل، محاولين تقدير الفجوة بين النظرية والخطاب من جهة ونواتج السياسات العمومية كإسناد امبريقي من جهة أخرى، كما نعتد فحصاً عبر مقارنة النيو مؤسسية التاريخية.

1. صعود تيار النيولبرالية:**1.1. المفهوم والأصول والمدارس:**

إن النيولبرالية كنزعة فكرية لا تتجاوز الطروحات اليسارية للاشتراكية ودولة الرفاهية فحسب، بل تعتبر تجاوزاً للبرالية الكلاسيكية ذاتها، فهي امتداد متطرف لها. إن أول ظهور علني للنيولبرالية كجماعة معرفية كان في شهر أوت من العام 1938، في إطار ما عرف "بحلقة والتر ليمان" التي عقدت بباريس، وضم هذا المؤتمر 26 أكاديمياً وصناعياً، من بينهم فردريك هايك، ولودفيغ فون ميسز، وألكسندر روستوف Rüstow وقلهم ريكه Röpke. واتفق المجتمعون على أن الدول الصناعية أساءت التعامل مع آثار أزمة 1929، فكان عليها أن تزيد من الإنفاق الحكومي وإنعاش التجارة الخارجية، وأن تخفض من أسعار الفائدة. كما آمن الليبراليون الجدد بأن السوق لها القدرة الذاتية على التعافي من الأزمات، وكذا كفاءة "اليد الخفية" في إيجاد التوازن ما بين العرض والطلب بصفة آلية، ولأن أزمة 1929 أظهرت زيف ذلك، كان المؤتمرون أكثر وعياً بضرورة إسناد قوى السوق من طرف الدولة، دولة قوية قادرة على محاربة الاحتكار. وفي سنة 1947 وجه هايك الدعوة إلى 38 شخصية أكاديمية في مجال الاقتصاد والسياسة والفلسفة لحضور مؤتمر انعقد في Mont Pèlerin بسويسرا، لتؤسس جمعية بهذا الاسم تحت قيادته (شيفر 2010، ص.ص. 36-39). وكانت هذه الجمعية بمثابة منتدى عالمي، شبكة تضم العديد من الجمعيات والمعاهد، ومراكز البحث، والدوريات، ووكالات العلاقات العامة، التي تسند كلها نشر الأفكار البرالية الجديدة، فتحوّلت الجمعية إلى أهم شبكة دولية تضم 1000 عضو و100 مركز تفكير Think tanks (Stark, 2018, p. 41). وتنقسم النيولبرالية إلى ثلاث مدارس هي:

أ- المدرسة الأوردولبرالية: أو مدرسة فرايبورغ، والتي أسسها فالتر أويكن وزملاءه، وترى بضرورة إعطاء دور أكبر للدولة، وأن تمنع الاحتكار، كما أنها تطلب من الدولة أن تنتهج سياسة اجتماعية متساوقة مع متطلبات السوق. ووفق ما قاله أويكن فإن "سياسة توزيع الدخل والثروات هي أحد العناصر المهمة في السياسة الاقتصادية"، وهو ما يعاكس نظرة هايك. وتخطأ روبكه وروستوف موقف أويكن، إذ انسحب من جمعية مونت بليرين في الخمسينيات على إثر خصام موقفها معها، وبدلاً من مصطلح النيولبرالية Neoliberalism الذي أطلقه بادئ الأمر روستوف على هذا الاتجاه، سنة 1932، فضلت مدرسة فرايبورغ أن تسمي نفسها بالمدرسة الأوردولبرالية. فكلمة أوردو باللاتينية تعني النظام الإلهي، وقد شرح روبكه النظام بقوله: ((مقصد الاقتصاد هو الإنسان، ومقصد الإنسان هو طاعة الله))). (شيفر، ص.ص. 40-41).

يبدو التوسط في طرح مدرسة فرايبورغ منذ البداية، ففي المؤتمر الذي عقدته جمعية السياسة الاجتماعية الألمانية سنة 1932 بمدينة درسدن، دعا روستوف إلى ضرورة تبني "طريق ثالث" كسبيل وسط ما بين مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وسياسة التدخل الحكومي المكثف الذي ساد خلال العشرينات، لهذا قال: "إن الليبرالية الجديدة التي ندعو إليها اليوم ... تطالب بضرورة وجود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية" (شيفر، ص.ص. 38-40). انسابت أفكار المدرسة الأوردولبرالية بعد الحرب لتطبق في ألمانيا الغربية تحت مسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، كنموذج وسطي يرفض الرأسمالية الصرفة والاشتراكية. ونظر لهذا "الطريق الثالث" ألفرد مولر أرماك عام 1946 (شيفر، ص. 430). وطبقه بنجاح وزير الاقتصاد لودفيغ أهرارد.

ب- المدرسة النمساوية: يمثلها كل من ميسز وتلميذه هايك، وهما أكثر تطرفاً وانحيازاً للنظام السوقي، فبحسبهما يجب ترك الأسواق تشتغل بحرية، وأجود سياسة أمام الحكومة هي ألا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وإن فعلت ذلك فإنها ستضر بالتوازن والعدالة، فالحرية بالنسبة لهايكن هي شرط أساسي لتحقيق الرفاهية، لهذا وجب الدفاع عنها وعدم التنازل عنها حتى وإن سبقت لذلك مبررات عملية. (شيفر، ص.ص. 40-41). المقصود هنا هو الجيل الثالث من المنظرين أو المدرسة النمساوية الجديدة، لأن الرواد المؤسسون ككارل منجر، بوهم- بفارك، فون فيسر، تبنوا ليبرالية معتدلة، وأحياناً تدخلية بنزعة فابيانية (Dostaler, 2006).

ج- مدرسة شيكاغو: من الجدير بالملاحظة أن مدرسة شيكاغو تبنّت أول الأمر نفس منظور الأوردولبرالية، وقد عبر Frank Knight مؤسس المدرسة عن معاداته للرأسمالية الصرفة المتطرفة، لكن الجيل الذي أتى بعده، وخاصة فريدمان تنكّر لهذا التوجه، وتعصب لعقيدة السوق، وجعل من الدولة هي المشكلة، وما عزز هذه الأفكار هو التحاق هايك بالمدرسة (شيفر، ص.ص. 40-41). كما عززت البحوث التي قام بها كل من جورج شتيغلر وجيمس بوكنان وغاري بيكر طروحات هايك وفريدمان، ففي عقد السبعينات نما حجم البحوث ذات المسحة النيولبرالية، وبدأ واضحاً استحواذ هذا الاتجاه على العديد من مراكز الأبحاث، كمعهد American Enterprise، و Heritage Foundation في الوم.أ، والتي حازت على تبرعات دائمة قدمت من طرف الشركات الخاصة (إيفانز وسويل، 2016). وقد فاز حوالي 12 عالماً من مدرسة شيكاغو بجائزة نوبل للاقتصاد، في الربع الأخير من القرن العشرين، وهو مؤشر على هيمنة هذه المدرسة.

2.1. الهجوم على نموذج دولة الرفاهية:

سعت دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأمين دورة الإنتاج- التوزيع، بما يحقق تعظيم الأرباح وتعظيم الإشباع الاستهلاكي في سوق موسع لإيجاد ما يمكن نعتة بدمقرطة الاستهلاك. فكان التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجر، مع إقرار الحكومات بحق النقابات العمالية في المشاركة في تحديد الأجر النقدي (لقوشة

(2004، ص.ص. 21-22). كما سهرت على حماية المواطنين من تقلبات السوق في إطار تضامني، فقامت بتعزيز الرفاه الاجتماعي في مجال السكن، والرعاية الصحية، ومنح التقاعد، والتأمين ضد البطالة، والبنية التحتية، والتي لا يوفرها السوق وحده بشكل ملائم، فشكلت عملية الاعتناء بالجهة الاجتماعية أولوية دولية، فأصبحت السوق متجذرة في النسق الاجتماعي (إيفانز وسويل، 2016). وهذا ما عبر عنه غالبرايت بمجتمع الوفرة.

اعتمدت دولة الرفاهية براداي كينزية لغرض تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، لاسيما في سوق العمل، ولكن مع عقد السبعينات بدأت أزمة دولة الرفاهية، بسبب أزمتي النفط لسنة 1973 و 1979، بحيث تضخمت تكاليف الإنتاج، ونتيجة ذلك ارتفع معدل نمو السيولة النقدية ليتجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الخام بضعفين، فتعطل معه مفعول "المضاعف الكينزي"، ومع غياب أثر المضاعف ازداد عجز الموازنات في البلدان الصناعية بشكل مزمن، وسجلت مفارقة جديدة تتمثل في أنه مع عجز الميزانية لم يتم خلق مناصب شغل كافية، بحيث سيتم إعادة النظر في الافتراض الكينزي القائل بالعلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة (لقوشة، ص.ص. 23-24). واصطاح على هذا الوضع بالركود التضخمي، الذي لم يعد معه براداي كينزية ذو جدوى تفسيرية (بخاصة منحني فيليبس)، فشكل ذلك تحولا برادايما تبنى فيه المجتمع العلمي افتراضات مدرسة شيكاغو النقدية Monetarism، على اعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة، كما يظهره كتاب "تاريخ نقدي للو. م. أ." لفريدمان وشوارتز، 1963.

توقفت طفرة الثلاثين سنة المجيدة (1947-1974) مع أواسط السبعينات، بفعل الأزمة البترولية، وزيادة المنافسة الدولية التي قلصت من الأرباح، وزيادة التضخم. كما أن الانخراط في تمويل برامج واسعة في إطار دولة الرفاهية كبرنامج "المجتمع الكبير"، 1964، وتمويل حرب فيتنام أدى إلى عجز مالي مزمن في الو. م. أ، مع انحسار احتياطات الذهب، قاد ذلك إلى التخلي عن قاعدة الذهب (سياسة تعويم الدولار) مع حكومة نيكسون سنة 1971. كل هذا تسبب في انهيار سوق العملات وركود اقتصادي مع أواخر سنة 1973 إلى سنة 1975. بعد صدمة نيكسون جاءت صدمة فولكر رئيس الاحتياطي الفدرالي سنة 1979 (حكومة كارتر)، بحيث أعلن عن استبدال الكينزية ببراداي مدرسة شيكاغو النقدية، فكان الهدف هو الدفع باتجاه ركود اقتصادي، عن طريق رفع أسعار الفائدة الربوية، ليتسبب في ارتفاع حاد لنسبة البطالة، ليتم القضاء على التضخم، وتبدو التضحية بمبدأ كينز حول التشغيل الكامل وتفضيل الاستقرار النقدي بدلا عنه (إيفانز وسويل، 2016).

رُفعت الخطابات الاتهامية في هذه المرحلة ضد الدولة بوصفها سببا للكساد وتعثر النمو (داغر، 2015)، كما شهدت الدول الرأسمالية الرئيسية في عقد الستينات بداية لأزمة سياسية وثقافية، والتي سبقت الأزمة الاقتصادية، فقدمت الحركات الطلابية والشبابية زخما للتغيير في إطار نقدي للنظام الاجتماعي الذي يقع تحت هيمنة الشركات الكبرى والدولة البيروقراطية، هذه الحركات التي امتزجت بمبادئ اشتراكية، ومساواتية، وتحررية، وبوهمية، كما برزت مشكلة الأقليات العرقية، وقضايا المرأة، وظهور الوعي البيئي الذي دعا إلى ضبط النشاط الاقتصادي، كل هذا قاد مع السبعينات إلى فك الارتباط مع فكرة مركزية الدولة State Centered (إيفانز وسويل، 2016). وهو ما فجر نقاشا حول مستقبل دولة الرفاهية.

3.1. النقاش الليبرالي- الجماعتي: نوزيك مقابل راولز

هناك نوعان من الحجج النيولبرالية موجهة ضد سياسات الرفاهية حسب Chatterjee:

- 1- الاتجاه الفردي- الدارويني الاجتماعي، الذي يعارض كل نوع لإعادة التوزيع.
- 2- الاتجاه الفردي- اللبرتاري يجعل إعادة التوزيع في حدود ضيقة جدا.

يمثل اللبرتاري de Jouvenel بين دولة الرفاهية والدولة الاشتراكية، فالجماعات الصغيرة قد تتحقق فيها الاشتراكية (روسو)، ولكن ليس الدولة كما يعتقد ماركس. فهذا التيار ينكر وجود كيان اجتماعي أسمى من الفرد، ولهذا:

- تقوم الدولة بعدة وظائف ولكن ليس وظيفة إعادة التوزيع.
- التفاوت الاقتصادي في الدخل والثروة ليس شرا في حد ذاته بل هو حقيقة طبيعية.
- ليس من وظيفة الدولة أن تحدد معايير الحد الأدنى والحد الأقصى للدخل (Bell Curve).
- معايير إعادة التوزيع تتأسس على مبدأ توسيع الطبقة الوسطى، التي تصادر مبدأ الحرية حسب Nozick.
- إن إعادة التوزيع نحو الفقراء لا ينبغي أن تمول فقط عن طريق تسليط الضرائب على الأغنياء، بل يجب أن تشمل الضريبة أيضا أعضاء الطبقة الوسطى.
- إن معايير إعادة التوزيع ما دامت أنها تسن من طرف الأغلبية فهي إذن في غير صالح الأقليات في المجتمع (الأغنياء) حسب هايك، 1976. وهنا تبدو الدولة غير عادلة.
- تثبط جهود الدولة في مجال إعادة التوزيع المسالك الادخارية للأفراد والأسر.
- تزيد من المركزية، ودرجة البرقطة، حسب هايك وفريدمان (Chatterjee, 1999, p.p. 50- 51).
- تكبل المبادرة الخاصة، برهن الفئات المستفيدة لمشئنة الدولة (هايك، 2007، ص. 58). فهي لا تقضي على الفقر بل تقوم بتكريسه عن طريق الاتكالية.

يظهر عملان بارزان الأكثر مناقشة في الربع الأخير من القرن العشرين، الأول يرجع إلى John Rawls، 1971، تحت عنوان "نظرية العدالة"، أما العمل الثاني فيرد إلى Robert Nozick، 1974، ويحمل عنوان "الفوضى، الدولة، واليوتوبيا"، فراولز يبدو نصيرا للشرائح الهشة، وهذه الفكرة تقربه من الفابيانية Fabianism، لكن لا تدخله في حيزها إذ يصنف عادة على أنه يساري جماعتي (Chatterjee, p. 45). ولقد قدم راولز مبدئين أساسيين لنظريته كمجدد في مجال النظرية السياسية (فيرايكه وآخرون، 2012، ص. 77):

- أولاً: 1- يحق لكل فرد أن يتحصل على أكبر قدر من الحرية، بشرط أن لا يمس بحرية الغير.
- 2- إن الرفاهية الموجهة نحو أعضاء المجتمع السياسي يجب تعظيمها بوساطة أدوار إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة، لتحسين حالاتهم إلى الحد الممكن.

ثانياً: رفض إعادة التوزيع المتساوي للثروة، لأنه مع مبدأ "الفرق". فالموهوبون من المجتمع ينتجون ثروة كافية، يكون تقاسمها ممكنا ما بين الموهوبين أصحاب أكبر سهم وما بين غير الموهوبين والمهمشين بدرجة أقل. يبدو هذا التوزيع ما بين حدين، إعادة التوزيع وعدم التوزيع المتساوي عند راولز، والذي يسميه بتعظيم الحد الأدنى (MaxiMin) كحل وسط، فحسب Coleman، 1974، فإن الانشغال الرئيس عند راولز كان التوفيق ما بين عدم المساس باستقلالية الفرد، وضمان الحقوق الاجتماعية، كبعض السلع العامة والخدمات في إطار التضامن الجماعتي (Chatterjee, p.p. 44- 45). فهو لا يسمح بحالات التفاوت الاجتماعي إلا إذا كان ذلك في صالح الأفراد الأقل حظا (ساندل، 2009، ص. 131). في حين يبدو نوزيك متماهيا مع التيار الفردي اللبرتاري كجناح متطرف ضمن النيولبرالية، فهو ينطلق من فكرة بسيطة وهي أنه مادام أن الأفراد تحصلوا على مداخيلهم وثرواتهم بطرق مشروعة فمن الأسلم أن يحتفظوا بها، وليس من حق الدولة أن تطالها باسم إعادة التوزيع، فحق

الملكية الفردية لا يمكن المساس به (Chatterjee, p.p. 45- 46)، فحمايتها هي المهمة الأساسية للدولة حسب هذا التيار (سلان، 2011، ص. 62).

إن هذا النقاش ما هو إلا نقاش جماعتي- لبرتاري حول سبل بناء "مجتمع عادل"، فراولز كلبيرالي يبدو مدافعا عن دولة الرفاهية، في حين نوزيك اللبرتاري يقف منها موقف المناهض (ساندل، ص.ص. 130- 131)، فهو نصير لعقيدة السوق.

2. مرتكزات النيولبرالية: السوق مقابل الدولة

1.2. عقيدة السوق:

تنطلق اللبرالية الجديدة من تحيز قيمي تدعي بأنه حقيقة علمية، وهو أن السوق إذا اشتغلت بكل حرية تستطيع القوى المشكلة لها أن تصل إلى حالة من التوازن المستمر، فهي قادرة عن طريق الآليات الطبيعية كالعرض والطلب والمنافسة على إيجاد جهاز أثمان كفوء يرصد وفرة وندرة الموارد، وقادر على توزيعها بأمثلية، وهذا كله من دون تدخل الدولة، لأنها إن فعلت ذلك ستشوه جهاز الأثمان (ميسز، 2007، ص.ص. 65- 86).

إن التوزيع الأمثل للموارد يتأسس على متغيرات ثلاثة هي الأرباح والتكاليف والمخاطرة، وتكون هذه المتغيرات مسؤولة عن عملية تخصيص الموارد، وتقرر السوق العوائد الاقتصادية تبعا لمبدأ المنافسة الحرة، ونظام الأسعار، كما تكافئ أولئك الذين يتحملون المخاطرة، وهذا كله يتم في مناخ الحرية الاقتصادية الكاملة (Walras)، وترى النيولبرالية بضرورة ترك الأسواق تعمل بحرية تامة من دون تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذه الحرية تمتد إلى المحيط الدولي المعلوم أيضا، وبالتالي سعت إلى نفي دور الدولة كفاعل اقتصادي واجتماعي لأنها تؤدي إلى "تشوه وعي السوق"، وتؤثر سلبا على نظام المنافسة الحرة، "فالدولة مدير سيء ولكنها حارس جيد" (أسد، 2011، ص.ص. 20- 22)، لهذا يجب تجريد الدولة من كل الأدوار التي تمتعت بها في إطار دولة الرفاهية إلى حدود دنيا كالأمن والدفاع والقضاء، والتأسيس لنموذج الدولة المحدودة (Etat minimal) الحارسة.

يرى الطيب بوعزة أن النيولبرالية بنت تصورا حول السوق يفوق التصور الكلاسيكي بوصفه مجالا للتبادل، ومؤسسة تتضافر إلى تشكيلة واسعة من المؤسسات التي تشكل الحياة الاقتصادية، فالسوق بحسبها هو فاعل "مطلق" لا يجوز توجيهه من طرف سلطة خارجية حتى ولو كانت الدولة، وهو ما يخلع عليه نوعا من "التقديس"، فالاقتصاد السوق كنظام لا يستساغ انتقاده، ففي كتابه الرأسمالية والحرية يقول فريدمان: "إن الذي يكمن خلف غالبية الحجج المقدمة ضد اقتصاد السوق هو نقص الإيمان بالحرية ذاتها" (بوعزة، 2009، ص. 122).

ويعتقد Philip Cerny أن العولمة الاقتصادية بدلت من أدوار الدولة، فالسياسات ذات المحتوى الكينزي عفا عنها الزمن في أغلب الاقتصاديات الصناعية، لتترك وراءها سياسات الرفاهية إلى توجه جديد نحو بناء دولة المنافسة، إنه تحول من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي من حيث التدخل، فتنبع الدولة سياسات توفر مناخات تحقق الميزات التنافسية لشركاتها، إنه توجه شومبتر، لبناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيات المتقدمة، فالدولة إذن لم تنسحب من الاقتصاد وإنما كيفت دورها بحسب نموذج الدولة التجارية. وهذا ما يدفع بـ Jessop إلى القول بإحلال نموذج شومبتر ما بعد قومي متجاوز لدولة الرفاهية (7, Jessop, 2003). لكن Hay انتقد نموذج دولة المنافسة بالارتكاز على الحقائق الامبريقية المرصودة في خضم العولمة، مبينا أنه لا

يوجد تضاد ما بين دولة الرفاهية والمنافسة السوقية الدولية (هاي، 2016، ص.ص. 679-686)، وهو ما يظهره النموذج الألماني الموجه نحو التصدير.

إن ينحصر دور الدولة عند هذه النظرية في حماية قوى السوق، وإيجاد الظروف والضمانات الكافية لنموها، وبالتالي يجب أن يتطابق "وعي الدولة العام" مع "وعي السوق الخاص"، لهذا تصبح الدولة متعاقدة مع قوى السوق فقط وليس مع المجتمع ككل، وهو تغير جوهري في طبيعة العقد الاجتماعي المنشئ للدولة. إن محاولة تعميم وعي السوق على كل حقول المجتمع يستند بالأساس إلى فكرتي الحرية والحق، بمعنى حرية التملك، والحق في إدارة هذه الملكية، والدولة لها دور حماية الحقوق وصونها من أي خرق قد يطلها (أسد، 2011، ص.ص. 23-24).

يظهر الخطاب النيولبرالي اختلافين واضحين على الأقل عن الليبرالية الكلاسيكية، فهذه الأخيرة تستند إلى مبدأ عدم التدخل (laissez-faire)، فهناك يقبل بهذا المبدأ وفق رؤية خاصة، تدعو الدولة للتدخل النشط في النسق الاقتصادي لتضمن التنافس الحر بين الأعوان الاقتصادية في إطار سيادة القانون، أما نقطة الاختلاف الأخرى فتظهر في قبول هايك وفريدمان لنموذج احتكار القلة ما لم يمس بمبدأ الحرية الاقتصادية، على عكس الكلاسيك الذين رفضوا النزعة الاحتكارية للشركات مهما كان نمطها. فما يشكل تهديدا للحرية حسب النيولبراليين هو "النشاط الحكومي المتعطرس" (إيفانز وسويل، 2016). ففريدمان ينظر إلى الاحتكار من زاوية ضيقة بوصفه مكافأة على الكفاءة (مونبيوت، 2016)، وهو ما يصب في خانة الداروينية الاجتماعية التي تقول "بالبقاء للأصلح".

ترى النيولبرالية أن لا ضرورة أمام الأفراد لبناء مؤسسات قوية كالثقافات العمالية، بل جمعيات طوعية "ضعيفة" كالجمعيات الخيرية، كما تناهض وجود أحزاب قوية تقوم بالضغط على الدولة لتتدخل في الأسواق، ونظرا لتوجسها من الأنظمة الفاشية، والاشتراكية، والشعبوية الاستبدادية، وحتى حكم الأغلبية الديمقراطية، فهي تجنب نحو حكم مؤسسات غير منتخبة، والتي لا تخضع للمراقبة أو المساءلة (كبنك الاحتياط الفدرالي)، فتفضل بذلك المشروعية القانونية على الشرعية السياسية. وهو تناقض جلي لأنه أولا يستبعد المثال الديمقراطي ويكرس حكم التكنوقراطيا، وثانيا لأن النيولبراليين ضد نموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد لكنهم مع تدخل الدولة لقمع الإرادة الجماعية في الحقل السياسي. ولتمرير أجندتها على النيولبرالية أن تستعمل خطاب العولمة والمنافسة الدولية، أو الدعاية والإقناع، أو القوة المادية لقمع الحركات المناهضة لها. وهو ما حدا ببولانيي لإبداء مخاوفه بشأن استمرار المشروع الطوباوي الليبرالي (الجديد) بعيدا عن الاستبدادية، بحيث يتم الحجر على حرية الجمهور لمصلحة الأقلية (الأغنياء) (هارفي، 2008، ص.ص. 113-118).

ربطت النيولبرالية في خطابها ما بين العامل التكنولوجي وإيجاد الحلول الابتكارية لكل مشكلات المجتمع، ويعد هذا مبالغا فيه، بل إنه تحول إلى وثن فكري لدى هذه النظرية حسب هارفي (هارفي، ص. 116). وبالغت في تفاؤلها بالاعتماد على ثورة المعلومات للسيطرة على هامش الارتياح وتقادي الأزمات الاقتصادية (لقوشة، ص. 26). وهو ما أظهرت خطأ الأزمة المالية لسنة 2007. وتعتقد Muzzucato في عملها "الدولة المقاول" أن الدولة كمؤسسة لطالما كانت وراء تخطيط وإذاعة الثورات التكنولوجية، وهذا حتى إبان الحقبة النيولبرالية، وهو ما يحجم من دور "اليد الخفية"، إذ أن تدخل الدولة بإرادتها وقصدها هو ما أسفر عن أهم الابتكارات التكنولوجية سواء بطريق مباشر (الأنترنت، تكنولوجيا النانو، البيوتكنولوجيا)، أو غير مباشر وما يتعلق بإرساء البنية التحتية، التي يستفيد منها القطاع الخاص نفسه (Muzzucato, 2011, p.p. 18-21).

2.2. بردايم السياسة العامة النيولبرالي:

يمكن رصد مجموعة من التغيرات كرستها النيولبرالية كبردايم للسياسات، أو كإعلانات خطابية من خلال بنود "توافق واشنطن"، 1989:

- 1- كسر احتكار الدولة لمجال النشاط العمومي، فالفواعل الخاصة تلح في اشراكها في عملية صنع القرار.
- 2- النقل التدريجي لمسؤوليات الدولة (الرفاه والنمو) إلى قوى السوق والمجتمع المدني، وهو ما يعني تمطيط المجال الخاص على حساب المجال العام (Galavielle, 2008, p. 16).
- 3- الاتجاه نحو اللامركزية في تصميم السياسات، وهذا بتكريس ديموقراطية تشاركية في إطار الحوكمة.
- 4- وظيفة الضبط بالنسبة للدولة أصبحت أكثر مرونة للسماح لآليات السوق بالاشتغال، متجهة نحو النشاط الاقتصادي الجزئي المحلي (Sellers, 2009, p. 7).
- 5- تخفيف القيود وتفكيك النظم لمصلحة قوى السوق (Deregulation). كما عقدت وظيفة الضبط للسلطات الإدارية المستقلة (عن السلطة السياسية).

مثلت الشيلي أولى تجارب النيولبرالية، حيث وجه الديكتاتور بنوشيه سنة 1975 دعوة لميلتون فريدمان بوصفه مستشارا اقتصاديا، فتم تبني وصفة العلاج بالصدمة، وهكذا خفضت نسبة الضرائب المحصلة من الأفراد والشركات، وكذا السلع والخدمات التي كانت موضوعا للتجارة الخارجية، كما قام بخصخصة الشركات وألغى النقابات العمالية، ومعها الحد المضمون من الأجر، كما حرر السوق المالية تحريرا كاملا، فشهدت شيلي انتعاشا اقتصاديا، لكن مساحة الفقر والفوارق الطبقيّة زادت حدة (شيفر، ص.ص. 35-36). إذن شكلت تجربة شيلي أول اختبار عملي للنظرية وكان النجاح الظاهري لها، مع استبعاد التكلفة الاجتماعية، سندا لترويجها لاحقا، ولكن هذه المرة على بريطانيا (حكومة تاتشر، 1979) والو.م.أ (ريغان، 1981)، البلدان اللذان تسودان فيهما الرأسمالية أصلا، أي أن إسقاط النظرية يكون حسب الخطاب النيولبرالي أكثر موافقة من الناحية المرجعية، ولظاهرة كمال الأسواق أيضا.

أدى صعود تاتشر وريغان إلى اعتماد صفات النيولبرالية في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فتمت مهاجمة "الدولة الحاضنة" وعجز الموازنة، والنقابات العمالية، وخفضت الضرائب، كما خضعت الشركات العمومية إلى خصخصة واسعة في بريطانيا طيلة عقد الثمانينات، وحررت حركة رأس المال والتجارة، وألغيت القيود على سوق العمل، وكرست أنظمة جديدة للملكية، كل هذا وغيره سيضمن في "توافق واشنطن". كما رافعا عن قيم العمل الدؤوب، والفردانية، والمخاطرة التجارية، والمقاولاتية (إيفانز وسويل، 2016).

عمل Arthur Lafer مستشارا لريغان، وبدا نيولبراليا يناصر سياسة جانب العرض، التي ترى بأن المشروعات تحقق إنتاجا أكبر كلما أحجمت الدولة أكثر عن التدخل. كما أن "مبدأ لافر" يرى بأنه كلما انخفضت الضرائب كلما زادت حصائلها الإجمالية، وهو ما يساهم نظريا في خفض عجز الميزانية. لكن الواقع بين أن تطبيق هذه السياسة قاد إلى انخفاض إيرادات الدولة الضريبية باطراد، وزاد معه عجز الموازنة بشكل مستمر، بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار زيادة الإنفاق العسكري في إطار الحرب الباردة. وهو ما خلف إحباطا لدى لافر ومنظر نيولبرالي آخر هو David Stockman الذي نصبه ريغان رئيسا لمكتب الإدارة والموازنة. ورغم فشل هذه السياسة قام ريغان مرة أخرى في عهده الثانية بخفض جديد للضرائب لأصحاب الدخل المرتفعة، فقد كانت هذه الشريحة تدفع 70% من دخولها كضريبة في بداية الثمانينات فتقلصت إلى نسبة 28% مع نهاية 1988 (شيفر، ص.ص. 70-76). وهو ما أفرغ نمط الضرائب التصاعدي من محتواه، إذ تظهر محاباة واضحة لأصحاب الثروات.

على الرغم من استحداث 17 مليون فرصة عمل جديدة إلى غاية سنة 1989، ونمو اقتصادي يقارب 3%، وخفض معدل التضخم من 13.5% إلى 4.1%، إلا أن المشهد يخفي نتائج سلبية، فالجوة بين الأغنياء وبقية الشرائح زادت اتساعاً جراء تخفيض العبء الضريبي على الأغنياء. أما الحقيقة الثانية فهي أن الدولة الأمريكية قاربت على الإفلاس بسبب تراكم الدين العام، بحيث بلغ مرتين عما كان عليه سنة 1981، وتحولت الو.م.أ إلى تمويل اقتصادها عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، فتحولت من بلد دائن إلى بلد مدين لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى. وقد حذر Stockman سنة 1986 من تمويل الاقتصاد عن طريق المديونية على المدى الطويل، وهو ما تأكد مع أزمة 2007 (شيفر، ص.ص. 77-78). ولا شك أن الدين العام الربوي قد فاق الناتج الداخلي الأمريكي اليوم، وهو ما يعني الوقوع في حلقة مفرغة، وأنه يستجلب من الموارد المستقبلية، فالحسابات يجب أن تراعي هذا المعطى الأساسي.

نمت في إطار العولمة عمليات التوطين الخارجي لفروع الشركات أو النقل الكلي لها، ويستعمل مديرو الشركات ورقة فقد المناصب كعامل للمساومة والضغط على أجور العمال، وكذا اضعاف الموقف التفاوضي للنقابات، فهناك مشاهدات عديدة تسجل زيادة ساعات العمل على الحجم القانوني، أو تحمل العمال لنفقات التأمين الصحي بدلا عن الشركات. وهو ما يشوه القسمة العادلة لمعادلة الأرباح/الأجور في غير صالح العمال لمصلحة رأس المال، فنسبة نمو الأجر الحقيقي هي أقل من نسبة نمو الانتاجية في جل البلدان الصناعية الرئيسية (أرتو، بول قيرار، 2008، ص.ص. 26-39). ففي الو.م.أ. زادت دخول الأغنياء في الفترة الممتدة بين 1993-2008 بنسبة 3.9% كمتوسط سنوي، بينما زادت عند الشرائح الأخرى بنسبة 0.75% فقط، فالأغنياء الذين يمثلون 1% من المجتمع استحوذوا على أكثر من نصف ثمار النمو الشامل المتحقق في هذه الفترة (فاكوندو، 2011، ص. 29). في حين يرى كروغمان أن قيمة أجر العامل الأمريكي كانت عام 1973 أعلى بـ 12% مما هي عليه سنة 2005 (كروغمان، 2009، ص. 136). ثم أن هناك مفارقة من نوع جديد تتمثل في التفاوت بين الأغنياء ذاتهم، فالرأسمالية المالية أسفرت عن محاباة القطاع الرأسمالي المضارب في البورصات على حساب القطاع المنتج (مونيبوت، 2016).

3. أزمة النيولبرالية والبحث عن نموذج بديل:

1.3. النقد عبر النظرية الاقتصادية:

يؤكد Krugman أن فريدمان بتحيزاته النظرية تسبب في أخطاء سياسية جسيمة، كما يرى شيفر أن هايك وفريدمان تنكرا لأصول النيولبرالية، التي تضع الدولة فوق المصالح الفردية وفوق الاقتصاد (شيفر، ص. 42). لهذا تنطلق "الرأسمالية المنظمة" من مسلمة ضرورة تنظيم النشاط الاقتصادي من طرف الدولة، فترك الأسواق تعمل بحرية مطلقة من دون ضبط سينتج مزيداً من الأزمات، والاختلالات البنوية الاجتماعية. فتحليل أزمات الرأسمالية يشير إلى الصلة الوثيقة مع قوانين اشتغالها، لهذا فإن "فصل الدولة عن السوق ليس سوى أسطورة نظرية وفلسفية في نموذج يصعب فيه وضع الدولة جانباً" (أسد، ص.ص. 26-27). فاليد الخفية والتوازن الطبيعي يجب أن تسندهما الدولة، وهو ما تبينه "موجات كوندراثيف" حول الدورات الاقتصادية الكبرى التي تسجل تعاقب الأزمات على النظام الرأسمالي. فالأزمة خاصية بنيوية في النمط الرأسمالي تستدعي تدخل الدولة للحؤول دون حدوثها ولمعالجة آثارها. وكذلك لمعالجة مظاهر فشل السوق الأخرى، كالتوزيع العادل للدخل، ومحاربة الاحتكار، ومعالجة التلوث، وتوفير المرافق العامة، وتوفير المعلومة...

شكلت الأزمة المالية (الرهن العقاري) لسنة 2007 ضربة قاصمة لافتراضات النيولبرالية، بحيث بينت حدود عمل "اليد الخفية"، وخطأ الاستبعاد شبه المطلق للدولة من الحياة الاقتصادية، الذي أدى إلى اختلال التوازن بفعل المضاربات، لهذا يذهب أيهم أسد إلى أن السوق وحده غير قادر على تحقيق جودة تخصيص الموارد في جميع الحالات، إذ أن الجهاز المصرفي في الوم.أ بالغ في منح القروض الربوية الاستهلاكية في مجال السكنات على حساب القطاع المنتج، ومن دون مراعاة شرط الملاءة (Solvabilité) بحثاً عن فوائد ربوية آنية. فما يعتقد أنه مفيد على مستوى الاقتصاد الجزئي، ليس بالضرورة يكون نافعا على المستوى الكلي، فمجموع التصرفات الفردية لا يؤدي إلى وضع كلي يتصف بالرشاد والعقلانية والتوازن. وهو ما يدفع بموريس غودوليه إلى نقد افتراض مسلمة العقلانية الكاملة النيوكلاسيكية، المرتكزة على الفرد "ككائن اقتصادي" Homo Oeconomicus يحوز المعلومة الكاملة بشكل متناظر، فالانطلاق من الفرد ينطوي على الدوام على بداية زائفة. (أسد، ص.ص. 28-37). لهذا على الدولة ترشيد عقلانية الأعوان عن طريق الضبط الفعال، فالفردانية المنهجية التي تقول بها المدرسة النمساوية لا تشتغل بمفردها بمعزل عن الدولة والمؤسسات.

تُظهر كثير من تجارب الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الحميد لتدخل الدولة في تعزيز النمو، فمثلاً وجهت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI) بالتعاون مع الصناعات اليابانية الاستثمار إلى المجالات الواعدة، فغطت الدولة بذلك على عجز سوقي هو ضعف المعلومات عند القطاع الخاص (الكواز، 2008، ص.ص. 6-7). وهو ما ينطبق أيضاً على التجارب المتأخرة "للنمور الآسيوية".

2.3. النقد النيومؤسساتي:

تبعاً للنيومؤسساتية التاريخية يكشف Pierson Paul من خلال مقارنة "تبعية المسار" عن تباعد واضح ما بين البرنامج الانتخابي المعلن من طرف تاتشر وريغان حول تفكيك نموذج دولة الرفاهية، وديمومة تجذر العدة التنظيمية والمؤسسات والفواعل المنخرطة في صنع السياسة الاجتماعية في البلدين. فالإصلاحات التي تمت كان لها أثر أقل من المتوقع على نظم الضمان الاجتماعي، وهذا نظراً لعدة عوامل كابحة من نوع العطالة المؤسسية، كالعلاقة الصراعية ما بين الكونغرس والرئيس، والدور المقاوم للإدارات المعنية، وضغوط النقابات... (Weisbein, 2003, p. 9). فرغم نجاحهما في إلغاء جوانب من دولة الرفاهية، إلا أنهما فشلا في إلغاء نظام التأمين الصحي، نظراً لتمسك الشعبين بالخدمات ذات الاستحقاق (إيفانز وسويل، 2016). لهذا تجنح النيومؤسساتية التاريخية نحو دراسة العلاقة ما بين الأفكار والمؤسسات، فالتحول البراديمي للسياسة العامة وحده ليس حاسماً أمام القيود المؤسسية، بخاصة ثقل التاريخ.

خاتمة:

تكرس تطرف النيولبرالية بسبب تملل تفسيرات الكينزية، وبسبب سيطرة أنصار النيولبرالية على مؤسسات البحث والنشر كمعطى سوسيولوجي أعطاه "سلطة علمية" (ميشال فوكو)، خصوصاً أن تمويل البحوث في الوم.أ يتم في أجزاء مهمة منه من طرف الشركات الخاصة، وهذا المعطى يمكن ربطه بفكرة هارفي حول ما أسماه بمحاولة استرجاع الطبقة البرجوازية لمكانتها التي كانت تتحلى بها مع بداية القرن العشرين. كما أن النيولبرالية كمشروع سياسي عملت على إيجاد ترتيبات متساوقة معها تتمثل أساساً في مقارنة الحوكمة كنموذج سياسي، ومقاربة المناجمنت العمومي الجديد على مستوى الإدارة العامة، فالنيولبرالية حاولت تجريد الدولة من أي مظهر سيادي، وتدجين كل القوى الحية لمصلحة حرية السوق. ويظهر جلياً أن النيولبرالية تتبنى المنظور الذرائعي للدولة، فالدولة مهمتها فقط حماية الملكية الفردية.

كرست النيولبرالية بانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي والجهة الاجتماعية حكم أليغارشي هو نتاج نظام احتكار القلة *oligopoly*، كنمط كوربوقراطي قائم على حكم الشركات الكبرى، هذا النمط أدخل حتى بطبيعة العقد الاجتماعي ببعده السياسي، بأن مكن أثرياء المجتمع من توجيه السياسات العمومية لمراكمة ثرواتهم بصفة غير عادلة مقارنة مع بقية الشرائح الاجتماعية، وهو ما يتناقض مع المثل الديموقراطية، التي ترفض فيها النيولبرالية حكم الأغلبية.

إن ثمار "فضائل العولمة" والثورات التكنولوجية الثالثة (المعلومات) والرابعة (الذكاء الاصطناعي) قطعها القطاع الرأسمالي دون العمال، الذين لم تزد أجورهم بصفة حقيقية طيلة "الحقبة النيولبرالية"، فهناك تشوه واضح في نظام الأجور/ الأرباح لصالح رأس المال، بخاصة المضارب منه، وكان ذلك نتيجة إضعاف الموقف التفاوضي للنقابات العمالية، بسبب تدويل الانتاج، وهو ما يفرغ حجج اللبرتاريين من محتواها.

إن مجموع فضاءات العقلانية الخاصة (البنوك، مضاربو البورصات، الشركات، الصناديق المضاربة، الأفراد) قد لا يؤدي إلى محصلة عقلانية، بل يؤدي أحيانا إلى الانهيار في غياب الضبط الدولي، كما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2007، ف نموذج "السوق ذاتي التنظيم" هو دائما مسنود من طرف الدولة، حسب بولاني، لكن النيولبرالية لم تستوعب درس أزمة 1929، وراحت تلغي النظم الضابطة، وتتساهل مع المشتقات المالية عالية المخاطر، وتسقط معايير بازل حول الملاعة جريا وراء الربا. فالدولة والسوق ليسا ثنائية متقابلة *dichotomie* بل هما زوجان معرفيان يسند أحدهما الآخر. وهي فكرة نجدها عند إينور أوستروم كمثثلة لمؤسسية الاختيار العقلاني. فالقراءات النيولبرالية التي تخرج الدولة من التحليل إنما تفعل ذلك بطريقة تعسفية تأويلية جانبية للحقائق الواقعية.

إن معالجة الأزمات كإحدى صور اخفاقات السوق يتم عن طريق تدخل الدولة بمواردها، فقد قدمت حكومة أوباما في إطار خطة التعافي من آثار الأزمة المالية مساعدات كبيرة للقطاع المصرفي المغامر والمفلس، تقدر بـ 1500 مليار دولار على مرحلتين، ومصدر ذلك كان دافع الضريبة. ويبدو أن هذا الأمر غير أخلاقي لأنه يحول المسؤولية عن الأطراف المتسببة في الأزمة نحو الأفراد المتضررين أصلا، إذ تظهر هنا حدود الداروينية الاجتماعية أي "البقاء للأصلح".

رسخت النيولبرالية المالوية، التي رفعت في خطابها شعار "مجتمع المساهمين"، وهذه صيغة شديدة الادعاء، لأن كبار حملة الأسهم هم المستثمرون المؤسسيون وليس الأفراد، فالقرار الاقتصادي هو بيد كبار حملة الأسهم المضاربين، وليس حتى بيد الشركات المنتجة كما كان الحال في النمط الفوردي. فأكبر تهديدات الرأسمالية المالية هو المضاربات المنفلتة من الضبط الدولي، والتي تنسب في أزمات دورية، ناتجة عن "اقتصاد الفقاعة" ك**اقتصاد ربوي غير حقيقي** ("الاثنين الأسود" 1987، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، أزمة 2007).

تباينت استجابات الدول الرأسمالية للموجة النيولبرالية بين التبنّي التام (النموذج الإنجلوسكسوني)، والتأثر الجزئي كالألمانيا وفرنسا، والدول الاسكندنافية، ويرجع هذا الاختلاف للتقاليد المؤسسية لكل بلد التي استقرت عبر الزمن، فهناك تبعية للمسار *Path Dependency* حسب النيومؤسسية التاريخية. وعموما كانت الدول الأقل تأثرا بأزمات الرأسمالية هي الدول التي لم تتبن النيولبرالية كلية. فلا توجد حتمية نيولبرالية، إنما هناك تجارب إنسانية متنوعة لتحقيق الرفاهية، وهو ما أدركه بشكل متأخر فوكوياما لما تراجع عن أطروحته "نهاية التاريخ". إذن السوق وحده غير قادر على تحقيق النمو المستدام من دون إسناد من الدولة بقصدية، كما أن السوق بمفرده يفشل في التوزيع العادل للثروة، لهذا تتدخل الدولة لإعادة التوزيع، وللتغطية على مظاهر فشل السوق المتبقية.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

- أرتو، باتريك و بول قيرار، ماري. (2008). الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ط 1، ت. سعد الطويل، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- أسد، أيهم. (2011). البنى الليبرالية للتغيير الاقتصادي، ط 1، حلب: نون للنشر.
- بوعزة، الطيب. (2009). نقد الليبرالية، ط 1، الرياض: مكتبة الملك فهد.
- شيفر، أولريش. (2010)، انهيار الرأسمالية، ت. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ساندل، مايكل. (2009). الليبرالية وحدود العدالة، ت. محمد هناد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سلان، باسكال. (2011). الليبرالية، ط 1، ت. محمد تمالدو، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- فون ميسز، لودفيغ. (2007). السياسة الاقتصادية، ط 1، ت. حازم نسيبة، عمان: دار الأهلية.
- فيريكه، أ. وآخرون. (2012). أطلس العلوم السياسية، ط 1، ت. سامي أبو يحيى، بيروت: المكتبة الشرقية.
- كروغمان، بول. (2009). ضمير ليبيرالي، ط 1، ت. محمد محمود التوبة، الرياض: دار العبيكان.
- لقوشة، رفعت. (2004). الليبرالية الاجتماعية، مصر: المكتبة الأكاديمية.
- هاي، كولن. (2016). نظرية العلاقات الدولية والعولمة، في تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ط 1، ت. ديماء الخضراء، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات.
- هايك، فردريك. (2007). الطريق إلى الرق، ت. هيثم الزبيدي، ط 1، عمان: دار الأهلية.

ثانيا - الدوريات والمجلات:

- الكواز، أحمد (يناير/ كانون الثاني 2008). اخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، ع 69.

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/48/48_develop_bridge69.pdf

- فاكوندو، ألفاريدو (سبتمبر 2011). عدم المساواة عبر القرن الماضي. نيويورك: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية (المجلد 48، ع 3).

<https://bit.ly/39kvusn>

- داغر، ألبر (2015). دور النظرية الاقتصادية في فشل التنمية وكيفية إحياء دور الدولة لإنجاحها. ملتقى دولي حول دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطة في المراحل الانتقالية. تونس. صفاقس، 25- 26 شباط.

<https://al-akhbar.com/Opinion/17308>

ثالثا- المواقع الالكترونية:

- إيفانز، ب. وسويل، و. (2016). النيولبرالية: الأيديولوجيا والسياسات والآثار الاجتماعية. ت. خبيب زهير. تاريخ التصفح: 20 سبتمبر 2019.

<https://nthar.net/neoliberalism/>

- مونيوت، جورج. (2016). الليبرالية الجديدة وأصل كل الأزمات، ت. روضة الحق.

<https://eipss-eg.org/الليبرالية-الجديدة-أصل-كل-الأزمات-تاريخ>

تاريخ التصفح: 20 سبتمبر 2019.

Books:

- Chatterjee, P. (1999). Repackaging the welfare state. Washington DC: NASW.
 - Muzacatto, M. (2011). The entrepreneurial state. first published, London: Demos.
- www.demos.co.uk/files/Entrepreneurial_State_-_web.pdf

Articles électroniques:

- Dostaer, G. (2006). école autrichienne dans le panorama de la pensée économique.
<https://www.cairn.info/revue-cahiers-d-economie-politique-2006-2-page-27.htm>
- Galavielle, Jean-Pierre (2008). Gouvernance marché et régulation sociale.
<http://bit.ly/3besQpt>
- Jessop, Bob (2003). The Future of the State in an Era of Globalization.
http://www.fes.de/ipg/IPG3_2003/ARTJESSOP.HTM
- Starck, Ch. (2018). The neoliberal ideology: its contradictions the consequences and challenges for social work.
<https://www.researchgate.net/publication/326591018/>
- Weisbein, J. (2003). Historicité Plasticité et diversité des politiques publiques.
<https://fr.linkedin.com/in/julien-weisbein-66892229>